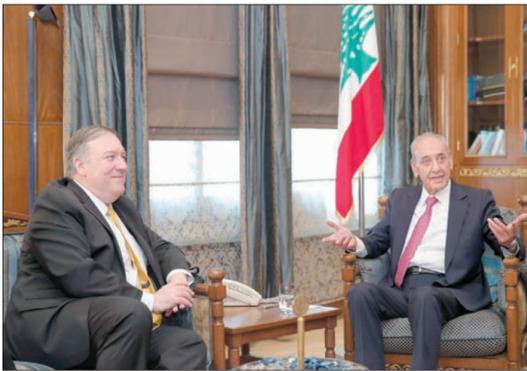


عون اعتبر الحزب «منبثقاً عن قاعدة شعبية» وباسيل قال إنه «حزب لبناني غير إرهابي» بومبيو يدعو اللبنانيين للتصدي لـ «حزب الله» ويؤكد أن «لا توطين للنازحين السوريين»



الرئيس ميشال عون مستقبلاً وزير الخارجية الأميركي (أب) ... وبومبيو مع الرئيس نبيه بري (أب)



الرئيس ميشال عون مستقبلاً وزير الخارجية الأميركي (أب)

لنخزين الصواريخ تقوية هذه البلاد».

وأكد بومبيو أنّ «إيران لا تريد لهذا الوضع أن يتغير، وهي ترى أن الاستقرار في لبنان تهديد لطموحاتها في الهممنة»، مركزاً على أنّ «شركات إيران الإجرامية ومحاولاتها تبييض الأموال، تضع لبنان تحت مجهر القانون الدولي»، مبيّناً أنّ «حزب الله» يسرق موارد الدولة، ويجب ألا يجبر الشعب على أن يعاني بسبب طموحات الحزب». ولفت إلى أنّ «هذا الأمر يتطلب شجاعة من الشعب للوقوف بوجه إجرام (حزب الله)».

كما أعلن: «إننا نؤيد عودة النازحين السوريين في أسرع وقت. سنستمرّون في أن نجدوا في لبنان صديقا، ونحن سنستمرّ في دعم المؤسسات الشرعية اللبنانية»، متسائلاً: «ماذا قدم (حزب الله) وإيران للدولة سوى التواطؤ والأسلحة؟» مشيراً إلى أنّ «قائد (فيلق القدس) في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، يستمرّ في تقويض المؤسسات الشرعية والشعب اللبناني».

وكشف: «إننا سنستمرّ في الضغط على إيران لوقف سلوكها الإرهابي. دعم إيران لـ (حزب الله) يشكّل خطراً على الدولة اللبنانية، ويقوّض فرص السلام بين الفلسطينيين والعالمية والمصارف التجارية، ولا يلزم التعميم الصادر من المصرف المركزي المصارف الخاصة بصرف تلك القروض إذا كانت لا ترغب في ذلك».

من هنا، تحلّ مصادر معنية بالمصارف الخاصة مسؤولة عدم صرف الحزمة الأخيرة، التي تعادل ثلث ما كان يخصصه المصرف المركزي سنوياً للقروض السكنية المدعومة منذ 2011، إذ يخصص 600 مليون دولار للقروض الإسكان من أصل حزمة الدعم السنوية البالغة مليار دولار لتنشيط الاقتصاد اللبناني.

ويتفق المعتبرون بالمخلف على أن العقبة تتمثل في عدم لتعميم المصرف المركزي، على ضوء اعتراضها على ثلاثة أمور متصلة بالمخلف. ويشرح مدير عام المؤسسة العامة للإسكان روني لحدود لـ «الشرق الأوسط»

موقف عون، جاء منسجماً مع موقف بري، الذي أكد أن «حزب الله» هو «حزب لبناني موجود في البرلمان والحكومة، ومقاومته واللبنانيين ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر للاراضي اللبنانية». كما التقى الموقوفان داعياً اللبنانيين للتصدي للحزب، ومشيراً إلى أن «الاتجار بالحدود البرية والبحرية» وأبلغ المجتمع الدولي. وتعد بومبيو بأن واشنطن ستواصل استخدام كل الوسائل للضغط على إيران «وحتى الوقت نفسه».

وشدّد بومبيو على «جهوية بلاده للمساهمة في ترسيم الحدود البرية والبحرية»، وأبلغ المسؤولين اللبنانيين أن «لا توطين للنازحين السوريين في لبنان».

وسعى الرئيس ميشال عون، ورئيس البرلمان نبيه بري، ووزير الخارجية جبران باسيل، إلى تخفيف تداعيات الموقف الأميركي من «حزب الله»؛ حيث أكد عون أن «الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الأهلي، هو من الأولويات التي يحرص اللبنانيون على العمل بها»، مشيراً إلى أن «حزب الله» هو حزب لبناني ممثل في مجلس النواب وفي الحكومة، ومنبثق عن قاعدة شعبية تعيش على أرضها وفي قراها، وتمثل إحدى الطوائف الرئيسية في البلاد».

عون يعتبر أزمة النازحين التحدي الأصعب المفروض على لبنان

بيروت، الشرق الأوسط، وإن شدد على أن «ما يقلق لبنان أن المجتمع الدولي لا يزال مصرّاً على ربط عودة النازحين بالحل السياسي في سوريا، ما يعني أنه يؤجل العودة إلى أجل غير معلوم»، أمل من جمعية أندية «اليونز» الدولية «نقل هذه المعاناة، كما معاناة النازحين والضغوط حيث يمكن، لحض العالم على مساعدتهم في العودة إلى بلادهم في أقرب وقت».

ورأى أن «اختيار جمعية أندية اليونز الدولية بيروت مركزاً لمؤتمرها الإقليمي في المنطقة تعيش حالة اللااستقرار يحمل دلالات مهمة للبنان ولعاصمته بيروت، مدينة الحوار والتلاقي والانفتاح والسلام»، مشيراً إلى أننا «هكذا نرى وطننا، أرض لقاء وحوار وسط عالم يغلي بالتطرف ويرفض الآخر»، مؤكداً أن «لبنان بمجتمعه التعددي هو نقيض الأحادية، وهو النموذج للتحدي الأساسي الذي يواجهه القرن الحادي والعشرون، وهو تحدي (العيش معاً) ومجابهة التطرف وديكتاتورية الإرهاب ورفض الآخر».

قال رئيس الجمهورية ميشال عون إن ما يقلق لبنان هو أن المجتمع الدولي لا يزال مصرّاً على ربط عودة النازحين بالحل السياسي في سوريا، مشيراً إلى أن «التنمية المستدامة هي اليوم في صلب اهتماماتنا، لأننا الأساس في حل مشكلاتنا الحالية وتلبية حاجاته مع الاستعداد العملي لمطالبات المستقبل لجعله أفضل».

وأكد عون، خلال رعايته افتتاح مؤتمر البحر الأبيض المتوسط 22 لجمعية أندية «اليونز» الدولية يوم أمس، أن «التحدي الأصعب الذي فرضته حروب المنطقة على لبنان يبقى أزمة النازحين السوريين التي تحولت إلى مشكلة تتخطى قدرته وإمكاناته على تحمل الأعباء الناجمة عنها من جميع النواحي، لا سيما الضرر اللاحق بالبيئة لعدم توافر بنية تحتية لاستيعاب مليون ونصف المليون نازح على أرض صار معدل السكان فيها 600 في الكيلومتر المربع الواحد».

«الداخلية» ترفض ترشح زكا المعتقل في طهران للمقعد النيابي في طرابلس

الثانية على التوالي، يرفق ربطاً بالتحريض المستندة الآتية: إخراج قيد فريدي لا يتجاوز تاريخه شهراً واحداً. نسخة قائمة الناخبين النهائية تثبت قيد المرشح فيها موقفة من موظف الأحوال الشخصية مقر لجنة القيد الابتدائية في الدائرة المعنية».



نزار زكا

بيروت، الشرق الأوسط، رفضت المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية فأتن بونس، طلب ترشح المهندس اللبناني المعتقل في طهران نزار زكا للانتخابات النيابية الفرعية عن المقعد الستني في الدائرة الصغرى في طرابلس، وبرت ذلك، في كتاب لها: «لخالفتها المادة 45 من قانون الانتخابات رقم 74/ 2017».

وكان نزار زكا أعلن في رسالة من معتقله في بيروت، ترشحه في الانتخابات الفرعية لمرء المقعد الستني الشاغر في قضاء طرابلس، متخذاً «الحل - الحرية للبنان» شعاراً لحملة الانتخابية. وزكا مهندس لبناني زار قبل أسابيع لدموع رسمية واللاجئين موقعا منه شخصياً ومصداقاً على توقيعه لدى كاتب العدل. وتنص الفقرة

وكان زكا قال في رسالته الأسبوع الماضي: «إننا اللبناني العادي، تخلت عنى دولتي لغدرات الزمن، تامت على خطوفاً في أحد اشبع المعتقلات في العام، حيث أعيش منذ 4 أعوام في قبر تحت الأرض بين الحجاري والجرذان. دولتي المتخادذة الذي يرضم 38 قطعاً، عمك، يا نفساه التي تخلت عنكم، بتاج أهلي في قضاء طرابلس وتاج الذي يرضم لبنان. تركزتم أيضاً لغدرات الزمن، لخرمان والفقر والظلم والألم. فليكن رذمك في صندوق الاقتراع قويا وصاعقا وبكل حضارة وديمقراطية».

الخلافات بين «المركزي اللبناني» والمصارف الخاصة تجمّد دفع القروض السكنية وقطاع البناء

بيروت، نذير رضا، مليون دولار. لكن العجز في الميزان التجاري يمنع أي تدخل إضافي لإعادة تشغيل القطاع. وبينما يقدر حجم الاستثمار في القطاع العقاري بـ 20 مليار دولار، يقول لحدود إن تراجع العمل فيه تسبب في توقيف 60 قطاعاً متصلة به، تبدأ من قطاع البناء وملحقاته الذي يضم 38 قطاعاً، ويصل إلى قطاعات أخرى بعد توقف حفلات الزفاف نتيجة عدم توفر مسكن للمتزوجين. ويرى لحدود أن القروض المدعومة يجب أن تصرف للطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تتقدم بطلباتها للقروض المدعومة عبر المؤسسة العامة للإسكان، حين توزع حزمات الدعم السنوية لمقدمي الطلبات من المترشحين أيضاً والعاملين في القطاعات العسكرية والأمنية. وتشير التقديرات إلى أن هناك 1200 طلب لمسكربين للاستفادة من القروض السكنية المدعومة لشراء وحدات سكنية.

استناداً إلى سعر الفوائد، ووضع قيمة موازنة للقروض المصرفية بالعملة الأجنبية في المصرف المركزي. ويرى عجاقة أن المشكلة الأساسية لرفع قيمة القروض المدعومة، أو دفع مساهمة إضافية في الفوائد، تعود إلى عجز الدولة اللبنانية المالية، إذ بلغ عجز الميزان التجاري في الشهر الأول من العام الحالي 1,3 مليار دولار، فضلاً عن الحاجة إلى العملة الصعبة لتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، وتثبيت إجراءات بتخدها مصرف لبنان لتوفير استقرار للعملة المحلية. وتوسعى الدولة اللبنانية، منذ العام الماضي، لإعادة تفعيل القروض السكنية المدعومة بلا جدوى، بسبب عدم قدرتها المباشرة على توفير هذا الدعم، ولو أنها لحظت في موازنة المالية العامة للعام 2018 دعم الفوائد على القروض السكنية بنحو 66

المائة، فستترب على القروض خسائر مالية، لأن هذا المعدل هو الكلفة الإجمالية للديون بالليرة اللبنانية. أما السبب الثالث، فيتعلق بالقيمة المرصودة للقروض المدعومة (200 مليون دولار)، وهي بحسب لحدود، تبلغ 10 في المائة من حجم السوق العقارية، وتنتظر المصارف إلى هذه الحزمة على أنها غير كافية لتحريك العمليات المالية وهي غير مربحة، لذلك لا تنظر إليها باهتمام. ويؤكد الخبير الاقتصادي البروفيسور جاسم عجاقة على تلك النقاط، قائلاً إن غياب الاتفاق بين المصارف الخاصة والجهات الرسمية المعنية، ساهم في تفاقم الأزمة. ولفت في تصريح لـ «الشرق الأوسط» إلى أن المصارف لا ترغب في ذلك لأنها تنظر إلى الموضوع من زاوية تجارية، وهي في هذه الحال غير مربحة بالنسبة لها

العالمية والمصارف التجارية، ولا يلزم التعميم الصادر من المصرف المركزي المصارف الخاصة بصرف تلك القروض إذا كانت لا ترغب في ذلك.

من هنا، تحلّ مصادر معنية بالمصارف الخاصة مسؤولة عدم صرف الحزمة الأخيرة، التي تعادل ثلث ما كان يخصصه المصرف المركزي سنوياً للقروض السكنية المدعومة منذ 2011، إذ يخصص 600 مليون دولار للقروض الإسكان من أصل حزمة الدعم السنوية البالغة مليار دولار لتنشيط الاقتصاد اللبناني.

ويتفق المعتبرون بالمخلف على أن العقبة تتمثل في عدم لتعميم المصرف المركزي، على ضوء اعتراضها على ثلاثة أمور متصلة بالمخلف. ويشرح مدير عام المؤسسة العامة للإسكان روني لحدود لـ «الشرق الأوسط»

دولار، وذلك بعد عشرة أشهر على توقف حزمات الدعم من المصرف المركزي لقطاع الإسكان، في وقت تحتاج الحكومة لتفعيل قطاعها الإنتاجية لتحريك عجلة الاقتصاد وتقليص عجز الموازنة. ورغم أن تعميم مصرف لبنان صدر بعد مطالب سياسية واقتصادية على مستويات رفيعة لتثبيت الأمن الاجتماعي، فإن التنفيذ لم يبدأ، وسط صمت رسمي حيال الملف الذي لم تطرق له الحكومة منذ تشكيلها في 31 يناير الماضي. ويوفر المصرف المركزي حزمة الدعم ويضعها بعهد المصارف الخاصة التي تدرس طلبات الراغبين بالاستفادة من القروض المدعومة وتمنحها لمن يستوفون الشروط. ذلك أنه وفق القانون لا يستطيع المصرف المركزي التعامل مباشرة مع تلك الملفات لكونه يتعامل مع الدولة والمؤسسات

أمامها مهمة وضع خريطة طريق لإصلاح القطاع الكهربائي للوزارة تواجه مشكلة حسم الخلاف حول تشكيل الهيئة الناظمة

مد فيها من جديده الهدر في بحضوات مراحل وزيادة التعرفة تدريجياً، شرط خفض ساعات التقنين والاستغناء لاحقاً عن المولدات بدل مالي يدفع لأصحابها. وعليه، فإن اللجنة الوزارية وأسماء وضع خريطة طريق لإصلاح قطاع الكهرباء، وهذا يضعها أمام اختبار جدي حول إمكانية التوافق على نقاط أساسية واردة في خطة الوزارة البستاني، إضافة إلى حسم الجدل حول تشكيل الهيئة الناظمة ومجلس إدارة جديد مؤسسة كهرباء لبنان من دون إقصاء دائرة المناقصات عن تلميز الخطتين الدائمة والمؤقتة. وترأس الحريري أمس أول اجتماعات اللجنة الوزارية المكلفة بحث ملف الكهرباء.

بقطاع الكهرباء؛ لأن من غير الجائز الفصل بينهما على أن يكون تلميز تنفيذهما في وقت واحد. - وضع تلميز الخطتين في عهدة دائرة المناقصات على أن تتولى اللجنة الوزارية وضع دفتر شروط التلميز؛ تمهيداً لإجراء مناقصة دولية لتزويها. - يجب أن تلحظ الخطة المؤقتة لإنشاء معامل في المرحلة الأولى بقدرة 1450 ميغاواط وجوب إعادة تأهيل شبكات التوزيع وخطوط النقل؛ لأنها في حاجة إلى إصلاح لتفادي الهدر الناجم عن الأعطال التي تكبد خزينة الدولة عجزاً إضافياً، خصوصاً أن لا مفر من تأهيلها مع إقرار الخطة الدائمة. - يفترض أن تحسم اللجنة الوزارية أمرها لجهة الاعتماد على البواخر لإنتاج الطاقة في المرحلة المؤقتة، أو أن تبحث في

الوزارية من دراستها، لكن هذا لا يمنع، كما يقول وزير في اللجنة لـ «الشرق الأوسط»، «إبداء مجموعة من الملاحظات لا بد أن تحضر على طاولة مناقشتها. ومن أبرزها: - خلو الخطة من تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء بدرجة أنه لا بد من إدخال تعديلات على قانون الكهرباء؛ تمهيداً لتعيينها من قبل مجلس الوزراء، رغم أن الحكومة تعهدت أمام مؤتمر «سيدر» بتشكيل هذه الهيئة في قطاعات الاتصالات، والكهرباء، والطيران المدني. - وجوب الإسراع بتشكيل مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان بعد أن تعذر تشكيله في الحكومات السابقة بسبب الخلاف على تسمية أعضاء المجلس. - ضرورة الربط بين الخطة المؤقتة والخطة الدائمة لتفهوض

بيروت، محمد سقير، ونشر إلى أن «الكسارات والمقالع والمرامل ليست اختراعاً، وهي حاجة، والمشكلة هي بوجودها خارج الشرعية»، لافتاً إلى أن وزارته «ستقوم بدورات تقنية لأصحاب المقالع والمقاولين في مختلف المناطق». وأضاف: «نريد أن يكون لدينا كسارات ومقالع، ولكن تحت سقف الدولة والقانون وضمن المعايير التي تضعها وزارة البيئة. المشكلة ليست في وجودها، بل في وجودها خارج الشرعية، والدولة خسرت المليارات جراء الفوضى والعشوائية في هذا الملف».

ودعا جريصاتي أصحاب الكسارات والمقالع إلى العمل تحت سقف القانون، معلناً أنه «بعد 90 يوماً سنبدأ تطبيق القانون، وأولها وضع إشارات على عقارات المخالفين وعلى شركات المقالع التي أكلت الجبل ولم تصلح».



الوزير فادي جريصاتي

وكشف أن في لبنان نحو 1200 مقلع، واحد منها فقط قدم طلب رخصة، وهناك مرملة واحدة مرخصة في لبنان، متسداً على أهمية «تفعيل المجلس الوطني للمقالع، وإيقاف المخالفين، وتطبيق القانون عليهم». ولن أقبل على المسودة التي تقدمت بها».